لبنان: الحرب المصادرة والخط البياني العربي

جهاد الزين

صحافي من لبنان.

عزز الانسداد المتمادي للآفاق الخارجية أمام حلّ داخلي للأزمة اللبنانية، ميلاً لدى العديد من المثقفين اللبنانيين إلى اعتبار المشاكل الداخلية مشاكل شديدة التعقيد وتقديمها على أنها تاريخية وساخنة، وبالتالي التعامل معها كقضايا تكاد تكون «مستحيلة الحل». إن نظرة ما يمكن تسميتها بـ «القدرية» تقوم على رؤية ما جرى ويجري في لبنان بعد عام ١٩٧٥ على أنه «استعادة» لانفجارات سابقة أو تنفيس عن احتقان عميق يعبر عن تفاقم منحى صدامي تاريخي بين الطوائف كان لا بد أن يبلغ هذا المدى اليوم. وقد سقطت شرائح مهمة من الانتلجانسيا اللبنانية في احيان كثيرة اسيرة فخ هذه النظرة. وكان هذا السقوط ولا يزال المظهر الثقافي لاضطراب الطبقة الوسطى اللبنانية التي هي الظاهرة النوعية والاوسع انتشاراً في «لبنان ما قبل عام ١٩٧٥». وإذ نشير إلى هذه الطبقة تحديداً، بشرائحها المختلفة، فلأن فيها نهض دائماً امكان «المواطنية اللبنانية» ويكمن على انقاض بقاياها، فيما تتعرض إلى تدهور فعلي يهددها بالتلاشي امام الازمة الاقتصادية الطاحنة، امكان استعادة سياسية للتواصل الافقي المتعدد الطوائف في المجتمع اللبناني حول دولة واحدة.

إن الطبقة الوسطى اللبنانية، التي ضاقت قاعدتها بشكل خطر في السنوات الاخيرة ومعها ضاقت بشكل متواز مراكز التعايش المتعددة وبالتالي بيئة الوحدة الوطنية اللبنانية، هي اليوم آخر اطارات المانعة الاجتماعية ـ السياسية ضد تحول «الطائفة» إلى «غيتو» كامل سياسي ومعيشي واقتصادي، ووجداني وثقافي (التجمع البشري + المنطقة). لقد قامت سمعة نجاح النمط المعيشي اللبناني عربياً، قبل عام ١٩٧٥ على اكتاف سعة انتشار الطبقة الوسطى التي شكلت في احصاءات الستينات حوالى ٦٨ بالمائة من هيكلية التركيبة الطبقية اللبنانية. وثمة سياسات محلية، كما هو معلوم، تقوم على تعزيز «النظرة القدرية» لأن تعميق الشرخ، أو التركيز على الوحدانية الطائفية ومعها الشروط التعجيزية للتعايش، كل هذه الممارسات تمثل مصالح الطبقة الجديدة المستفيدة من استمرار الحرب الأهلية، أو على الاقل من استمرار تعطيل وحدة المركز السياسي ممثلاً بالدولة (مع الملاحظة أن حجم الشره الذي تبديه الطبقة الجديدة، من كل الطوائف، في نهش ما تبقى من جبنة الدولة اللبنانية، لا حدود له).

إذا ما قدّر للبنان أن يخرج من «اللعنة البولونية» التي اصيب بها، وهي «لعنة» المصادرة الخارجية لأزمته الداخلية، ستكون قضاياه المحلية أقل «استحالة» بكثير مما تبدو عليه الآن.

في بولونيا، تصطدم الرغبات الشعبية بالتغيير، بواحد من أهم «الخطوط الحمر» للعلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية حتى اليوم، بل لعله الخط الأحمر الأخطر، لأنه الخط الفاصل بين «الأوروبيتين» الشرقية والغربية كما رسا التقسيم الثنائي الامريكي ـ السوفياتي إثر تلك الحرب. وتكمن «اللعنة البولونية» كمثال سياسي جماعي مأساوي في عالمنا المعاصر ليس في أن «التغيير» ممنوع في ذلك البلد وباتفاق أعظم قوتين كونيتين فحسب، بل أيضاً في أن المصادرة الخارجية، تحوّل حكماً أي تحرك سياسي وشعبي ومعارض في الداخل إلى أداة يستخدمها المعسكر الغربي لتسجيل «نقاط» على المعسكر الآخر. من هنا تستمد المصادرة كليتها. فحركة التغيير ليست ممنوعة فقط، بل مستلبة أيضاً رغم أن المعارضة البولونية تمثل اليوم أقوى حركة تضامن شعب حول أهداف جماعية واعية. (ليس الخط الأحمر «الخارجي» الذي يسجن «مشروع» استعادة وحدة لبنان السياسية بقوة الخط الأحمر الذي تواجهه بولونيا تبعاً بصورة بديهية للفارق بين حجوم القوى التي تضع كلاً منهما، ولكنه في أي حال خط أحمر يمنع «قيامة» الدولة اللبنانية منذ سنوات).

لن نزعم هنا الدعوة إلى تبسيط القضايا الخلافية بين اللبنانيين «ورمي» ما يجري على الخارج. ولكن هذا التكلس المتمادي للزمن السياسي في الحرب الأهلية الذي يقوم على تجديد باهت وقمعي لقضايا الصراع وإعطائها تحت حماية السلاح مسحة الأولوية المطلقة، في الوقت الذي تمارس فيه سياسات(من قبل لبنانيين) يومية تضع الحد الأدنى من مصالح البلد في سلة النفايات. هذا التكلس يهدد روح المناعة التي لا تزال تتمتع بها شرائح واسعة ومهمة من بقايا المجتمع اللبناني الموحد. فتفشي وباء النظرة إلى الخلافات اللبنانية على أنها موروث قدري لا فكاك منه، والأهم من ذلك على استحالة تعايش هذه الخلافات في ظل مناخ سلمي تسيجه دولة مركزية، هو أحد الأخطار الكبيرة التي تحيق باللبنانيين، وبنخبهم السياسية والاقتصادية والثقافية بعد إثني عشر عاماً طويلة جداً مرت على اندلاع القتال الأهلي.

انها لحاجة عميقة، تعادل في لبنان القدرة على البقاء، تتطلب أن نتذكر مرة أخرى، أن بلداناً عديدة متعددة المذاهب والقوميات، أو الحساسيات الدينية والإثنية أو شبه الإثنية قامت فيها دول قوية استطاعت الاستمرار وتستطيعه. وحتى لا نبتعد كثيراً إلى آسيا وافريقيا واوروبا، لماذا لا نتطلع إلى التجربة السورية القريبة؟ ففي سوريا نشأت دولة مركزية على الرغم من التنوع الاجتماعي والديني الكبير فيها، الذي يزيد عن التنوع اللبناني في بعض وجوهه وعلى الرغم من انها تقع على حدود خارجية متعددة وحساسة. إن أي متابعة اجمالية لتاريخ سوريا الحديث، منذ الاستقلال حتى اليوم، تظهر أن قوة الدولة بلغت حداً جعلها تصادر «الحرب الأهلية» عن المجتمع، عندما انحصر الصراع على السلطة في الستينات داخل الثكنات، وبذلك خاض الضباط، إذا صحت هذه الرؤية، «الحرب الاهلية» بدلاً عن المجتمع. لكن هذه «الفضيلة العسكرية» التي حصلت في بعض البلدان المشرقية العربية.. ما كان لها أن تتم لولا قوة الدولة المركزية التي تجعل المسيطر عليها ممسكاً بالسلطة على المجتمع.

فهل كان «قدراً» محتماً أن تنحو التجربة السياسية السورية نحو التمركز فيما اتجهت التجربة السياسية اللبنانية نحو التفتت؟

من أعراض تفشي «النظرة القدرية» إلى الخلافات اللبنانية ـ اللبنانية، ذلك الميل إلى «لبننة» الحروب الاهلية. أي تقويمها على قاعدة التجربة اللبنانية نفسها. و «اللبننة»، على هـذا الصعيد، هي اعتبار الانفجار الاهلي مترافقاً بالضرورة مع انهيار الدولة المركزية. وهذا نـوع من التعميم غير الصحيح تبعاً لتجارب أخرى كما في السودان أو زائير أو الهند مـع اختلاف ظـروف كل من هـذه البلدان. لقد تمادى هذا الاتجاه إلى حد بات يمكن معه القول إن الفكر السيـاسي اللبناني يتشكل حول محور المجتمع، وليس الدولة، التي يستقطب حولها الفكر السياسي المصري، مع ما يعنيه ذلك من نزوع إلى المبالغة في حدود قابلية الخلافات السياسية في المجتمع اللبناني عـلى الانضباط ضمن نطاق «مركز سياسي». لقد واجهت دول كالعـراق ونيجيريـا وزائير وتـواجه دول كـالهند والسـودان حروباً اهلية بقيت طرفية «ولم تؤد إلى شطر المركز». ولم يكن ذلك ناتجاً عن الطرفيـة الجغرافيـة للاقاليم والمناطق التي اندلعت وتندلع فيها المواجهات فقط، بل عـن الهامشيـة الأصلية للجماعات المتذمرة المتمردة في تركيبة الدولة المركزية.

فأكراد العراق، كما السيخ في الهند، كما مسيحيو الجنوب السوداني، كانوا منذ نشوء الدولة في كل من هذه البلدان، على هامش تشكلها الفعلي، هذا التشكل الذي تأسس على قاعدة مجموعات أخرى تتمتع بالإنتشار الأوسـع الكمي والنوعي عـلى مجمل مسـاحة البلـد المعني. ولعل الظـاهرة الملفتـة على هـذا الصعيد أن معظم الـدول المشار إليهـا إذا لم تكن كلها، مـع أخذ الخصـوصية الهندية بعين الاعتبار، شهدت نسبة عالية من التمركز السلطـوي عبر عن نفسـه بسيطرة الجيش على الدولـة وحصره للسلطات في يـده. كما حصـل في السودان لسنـوات طويلـة بينها السبعينـات بكاملها وكما يحصل الآن في زائير التي انتهت قضية اقليم «شابا» فيها بتوحيد الدولة تحت قبضة ديكتاتورية متواصلة من عيار فضائحي.

... لم يستطع لبنان أن يتلافى المصير الآخر.. وهو ترافق الحرب الاهلية مع انشطار الدولة المركزية نفسها. إن هذا «التوفيق بين مبدأ مشاركة كل العائلات الروحية فيالحكم من جهة، ووحدة الدولة من جهة ثانية »كما عبر رئيس الجمهورية اللبنانية امين الجميل في الخطاب قبـل الأخير لـه (١ ـ ٨ ـ ١٩٨٦ بمناسبة تخريج ضباط جدد) هو آخر تعريف تنتجه الادبيات السياسية اللبنانية لجدل تكويني في الكيان والدولة اللبنانيين. جدل رافق اعادة تأسيسها (الاستقلال عن فرنسا) عام ١٩٤٣.

لم يستطع لبنان أن يتلافى المصير الآخر لأن بيئة المجموعات المتذمرة ـ المتمردة هي تاريخياً مساهمة أصلية في تكوين المركز رغم الموقع «النهائي» الذي احتلته في هرميـة الجهاز السلطـوي. وقد بدا من وجهة النظر الـداخلية، أن مسلمي لبنـان ليسوا أكـراد العراق أو مسيحيي الجنـوب السوداني، لكي يكون بالإمكان تعايش الدولة المركزية مع تململهم. فكانت النتيجة التي تسفر عنها لحظات المواجهات الكبيرة هي انشطار «المركز» الذي يبـدأ أولاً من انشطار قيـادة الدولـة نفسها بشقيها المسيحي والاسلامي. وقد فشلت دائماً باستثناء فترة عهد الـرئيس فؤاد شهاب ١٩٥٨ ـ ١٩٦٤، الذي جاء بعد حرب أهلية خاطفة عام ١٩٥٨ وتحالف مع الناصرية في السياسة الخارجية مـع انفتاح تنمـوي على منـاطق المسلمين الفقـيرة في الداخل، باستثنـاء هذه الفتـرة فشلت دائماً محاولات ايجاد كتلة حاكمة متماسكة مسيحية واسلامية تغلّب مصلحة الدولة اللبنانية على ضغوط الشـارع المتناقضـة. وبهذا المعنى فشلت «دولـة الاستقـلال» اللبنـانيـة في تـرسيـخ منطق دولـة (Raison d'etat) يفرض نفسه على نزعات الجمهورين الاسلامي والمسيحي التي يوظفها «الخـارج».

ولا شك أنه لا يمكن تصور دولة موحدة لبنانية في المستقبل من دون أن يكون إنتاج «منطق الدولة» هـذا على رأس مهـامها. منطق لـلأمن السياسي يـرسم حدود الصراع الـداخلي في السلطـة كما في الشارع، ويضع قواعد ثابتة للعلاقات مع المحيط الاقليمي والعربي والدولي.

ولعل المحاولة الرئيسية في الحرب الأهلية لتركيز دولة قـوية، قـد انطلقت من خلفية مشروع لفرض التعايش بين حرب أهلية «طرفية» والدولة المركزية. أي تثبيت الـدولة في العـاصمة والسعي لذلك في الجبل، وتأجيل مشروع الامتداد إلى المناطق الأخرى بانتظار تبلور الظروف الخارجية التي كانت متجسدة بالاحتلال الاسرائيلي للمناطق الجنوبية وبالوجود العسكري السوري في البقاع والجزء الأوسع من الشمال. وإذا كان تقويم أسباب سقوط تلك التجربة ليس موضوعنا الآن، فقـد يكون من المفيد الإشارة سريعاً إلى أن هذا السقوط نتج ـ حسب اعتقـادنا ـ عن الطـابع المـزدوج لذلـك المشروع داخلياً وخارجياً. فقد حاول الرئيس امين الجميل آنذاك أن يلغي ثنائية الحكم في الداخل، وفي الـوقت نفسه أن يفـرض تغييرات قسريـة غير متـوازنة في السيـاسـة الخـارجية (التـوافق مع اسرائيل، المواجهة مع سوريا) وبالتالي فقد فتح على نفسه كل الجبهات الخطرة دفعة واحـدة. فيما لم يسع حتى إلى «رشوة» الجمهور الاسلامي في السياسة الداخلية. وبذلك انـدفع المسلمـون بكل طوائفهم إلى مواجهة شرسة مع المرحلة الأولى من عهده لأن طابع التغيير كان يبدو فئوياً على كـل المستـويـات.

على أي حال ان خلفية تعايش «الدولة المركزية» مع الحرب الأهلية كحرب «طرفيـة» لا تزال ماثلة في النظرة الراهنة لقوى في المنطقة الشرقية (المسيحية) إلى عملية التمـركز الحـاصلة في هـذه المنطقة منذ سنوات.

وإذا كان التنوع الديموغرافي في لبنان، والدول الافريقية والآسيوية التي ذكرناها، يستمر في ممانعته مراوحاً باستمرار بين حدي الحرب الاهلية والـدولة المـركزيـة، فإن هـذه المسألـة تقع في الواقع على مسألة اخرى متوئمة للأولى. وهي المشروع الديمقـراطي كحل وسط طبيعي يحـول دون التفتت الذي يؤدي إلى الحرب الاهلية من جهة، ويمنع من جهة أخرى قيادة مركزية وديكتاتـورية تلغي التنوع السياسي والثقافي في المجتمع.

وسنقصر حقل المقارنة هنا على النطاق العربي.

ففي البلدان العربية التي نجحت فيها عملية قيام دولة مركزية على مجتمعات متنوعة مذهبياً ودينياً وقومياً، يؤخذ على هذه المركزيات «غياب الديمقراطية». وبلغة الثمانينات التي بلورتها عميقاً تجربة الحرب الأهلية في لبنان وعممت ظلال مخاوفها على فسحة واسعـة من الوطن العـربي، يبدو الخيار المطروح على عدد كبير من الكيانات السياسية العربيـة كأنـه بين امـرين لا ثالث لهمـا: إما الديمقراطية وإما وحدة البلد.

وينطوي هذا التشخيص عـلى معنى ضمني هو أن الـديمقراطيـة تكون عـلى حساب وحـدة الكيان، وبالتالي فإن انقاذ هذه الوحدة يأتي عن طريق دولة مركزية قوية لا بد لها أن تضرب حرية التعبير السياسي لقوى المجتمع لكي تحميه من التفتت.

وتكاد تكون هواجس اللبننة طاغية في القراءة السياسية إلى الحد الذي لا تصلح فيه معادلة الاختيار بين الديمقراطية ووحدة الكيان على رؤية الحاضر والمستقبل فحسب، بل تبدو الآن صالحة

لرؤية الماضي واعادة تقويم الكثير من الخطوط والسياسات المنصرمة على قاعدتها في بلدان مشرقية عربية.

لقد كان العام ١٩٦٧، عام انطلاق مرحلة من أولوية «السلامة الكيانية» في عدد من الأقطار العربية التي شهدت أو ارغمت على أن تشهد في الخمسينات والستينات بلبلة التجاذب بين اولويات الصراع العربي - الاسرائيلي واولويات الاستقرار الداخلي. لكن هذا التماوج الذي أسسته هزيمة ١٩٤٨ وساهمت في تأجيجه القيادة الناصرية لتلك الحقبة (١٩٥٦ - ١٩٦٧) سيعثر على مهدئاته العميقة في جوف الحدث الكبير في حزيران/يونيو ١٩٦٧.

ولعله من الممكن التقاط خط بياني كبير على الصعيد العربي بعد عام ١٩٦٧ وحتى اليوم، إذا نظرنا من الزاوية التالية:

إن «دول المجابهة» وتحديداً الأردن وسوريا وإلى حد ما العراق قد عثرت سريعاً (١٩٦٨ - ١٩٧٠) على صيغة سياسة خارجية تضمن الاستقرار الداخلي، فيما دخل لبنان وحده اعتباراً من عام ١٩٧٠ في أتون انفتاح كامل لوضعه الداخلي على رياح الصراع العربي - الاسرائيلي.

تمكن الملك حسين من وضع حد للوضع المفتوح الذي أنشأته ظاهرة المقاومة الفلسطينية، فأقصى الفصائل الفلسطينية المسلحة في ايلول ١٩٧٠ من الأردن، بينما كان الرئيس السوري حافظ الاسد بعد أقل من شهر يضع خاتمة للاضطراب السياسي الداخلي الذي حكم سوريا خلال عقد الستينات. أما في العراق، فقد كانت المجموعة التي وصلت إلى السلطة عام ١٩٦٨ باشرت سياسة اولوية فعلية للوضع الداخلي تجسدت في كثافة التركيز على حل المسألة الكردية. وكانت وفاة عبد الناصر العامل المحرك لبدء مرحلة جديدة أقل ضغطاً خارجياً على الكيانات المشرقية مما كان يمكن أن تكون عليه خلال حضوره.

إذن كانت الدولة اللبنانية هي الوحيدة بين دول المشرق، أو «دول المجابهة» خصوصاً التي لم تستطع أن تغلق وضعها الداخلي. على العكس انفتح هذا الوضع على المؤثرات الخارجية كما لم ينفتح في أي مرحلة سابقة. فالمقاومة الفلسطينية ركزت كل ثقلها على ايجاد المناخ المؤاتي لاستمرارية نموها في الساحة اللبنانية، بعدما فقدت الاردن، أي بعدما أصبح لبنان ساحة حياتها (العسكرية والسياسية) الوحيدة أو موتها. في هذا الوقت كان عبد الناصر قد غاب ليغيب معه عنصر التوازن الذي كان يمكنه، عبر وزنه الشخصي ووزن مصر معاً، أن يمنع أو يحد من الإنهيار اللبناني المتسارع، مع أنه، أي عبد الناصر، هو أصلاً خرج ضعيفاً في قدرته على التأثير خارج مصر بعد عام ١٩٦٧.

تبع هذه التطورات (انفتاح الساحة اللبنانية وانغلاق الساحات العربية الاخرى) أن نشأ نوع من التفاهم الضمني بين الحكومات العربية المعنية والمقاومة الفلسطينية يقوم على مسايرة هذه المقاومة للأوضاع العربية الرسمية برمتها، مقابل قبول العرب بدعم نفوذها في لبنان. وكان هذا التفاهم يتم في مرحلة يتزايد فيها وهج المقاومة الفلسطينية، الأمر الذي يجعل استرضاءها عاملاً مطلوباً لتثبيت الاوضاع الداخلية في كل قطر عربي، أو على الأقل للحد من احتمالات هبوب رياح خارجية محرضة في كل منها.

إذن كان الخط البياني الفعلي لحقبة ما بعد ١٩٦٧، هو انغلاق الاوضاع الداخلية في عدد من الاقطار العربية المعنية مباشرة بالصراع العربي - الاسرائيلي وانهاء عوامل تأثرها الامنية

المباشرة بتطورات هذا الصراع، بينما انفتح الوضع اللبناني على مصراعيه. هذا الانفتاح الذي تحول إلى تلاشٍ شبه كامل، هو ما اصبح الآن أو بعد ١٦ عاماً «المصادرة الخارجية الكاملة للازمة اللبنانية».

في ضوء هذه النظرة يطرح السؤال القديم - الجديد: هل تتحمل الديمقراطية «اللبنانية» مسؤولية الهشاشة، ثم التلاشي اللذين شهدهما الوضع الداخلي اللبناني؟ وبكلام أكثر تحديداً: هل تتحمل الديمقراطية اللبنانية مسؤولية انهيار الوحدة الوطنية للكيان، أم كان يمكن تلافي هذا الانهيار فيما لو اتبعت القيادات الحاكمة اللبنانية سياسات اكثر براعة وقوة في النصف الثاني من الستينات والنصف الاول من السبعينات؟

إننا وإن كنا نميل إلى تأييد الاجابة الثانية التي يتضمنها هذا السؤال، وهي عدم تحميل «الديمقراطية اللبنانية» مسؤولية الانهيار اللبناني، فما نراه اكثر دقة هنا هو تحميل المجتمع اللبناني جزءاً كبيراً من هذه المسؤولية. يستوي في ذلك شقاه المسيحي والاسلامي اللذان تعاقبا على «الجموح». محمّلين، في ردود أفعال من الاستفزاز المتبادل، الدولة اللبنانية ما ثبت أنه لا طاقة لها على احتماله: المسلمون في هذا الاحتضان غير المشروط للوجود المسلح الفلسطيني بين ١٩٦٨ و١٩٧٥، والمسيحيون في هذا النزوح إلى الرفض الكامل لهذا الوجود.

وقد كان من الصعب على ما ظهر الإصغاء والقبول بضرورة الموازنة المستمرة بين الوحدة الوطنية والديمقراطية من دون أطنان الدماء التي سالت في لبنان، والتي جعلت اللبنانيين في اتجاههم العام «نادمين» على سنوات الجموح تلك. كانما إذا سمحت المعادلات الخارجية التي تصادر ازمته كلياً الآن، أن يقوم داخلياً مرة اخرى، فإن «القيامة» ستغير صياغة جورج نقاش المتشائمة الشهيرة «سلبيتان لا تصنعان امة» إلى «خيبتان تصنعان بلداً». إنهما بالطبع الخيبتان المتبادلتان الاسلامية والمسيحية في لبنان.

مع ذلك ليست الامور مبسطة إلى الحد الذي يعني أن اللبنانيين «نضجوا» وينتظرون ليحققوا الوفاق أن تأتي الإشارات الخارجية فقط. ثبت هذا التعقيد بعد الاجتياح الاسرائيلي عام ١٩٨٢، عندما قامت محاولة لايجاد دولة قوية، لم يستطع حتى الذين بين المسلمين لم يقاوموا الغزو الاسرائيلي، أن يقبلوا بها. فسقطت التجربة لبنانياً، قبل أن تسقط خارجياً. كان هذا السقوط ناتجاً ربما، مع ان التقويم مبكر، عن انها لم تكن في العمق محاولة عقلانية للتوحيد، إذا كانت العقلانية في اللغة السياسية اللبنانية، تعني عدم شعور أي طائفة بالتهديد المصيري لوجودها، والقيم الاساسية لشخصيتها، كما تنظر هي إلى ذلك. فالطوائف، عبر هذا المعيار «المصيري» تطل على المسائل الأخرى: عروبة لبنان وديمقراطيته وسيادته وليس العكس.

وفي عودة إلى نقطة الانطلاق يمكن الاستدراك بأن مسألة الخيار بين الوحدة والديمقراطية لا تخص لبنان وحده في الوطن العربي، كما لا تخص الوطن العربي وحده أيضاً، بل هي مطروحة على معظم الكيانات السياسية في آسيا وافريقيا. ولكن نقطة التمييز اللبنانية تكمن في أن هذا الجدل بين وحدة الدولة والكيان وبين الديمقراطية هو جدل تكويني فيه. فـ «العقد» اللبناني هو في الاساس عقد ثنائي، تعبر الثنائية فيه عن تعددية مذهبية شكلت الأساس الموضوعي لنشوء التجربة الديمقراطية، بما هي محطة للتنوع السياسي في المجتمع.

نود أن نلتفت إلى نقطة في نهاية هذه المداخلة، في سعي لتحديد أدق لنطاق اشكاليات التفتت اللبناني.

لقد ساهمت الحصانة الثابتة بشكل عام لتقسيمات الحدود الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، في جعل معظم المحاولات التي اندلعت في مناطق مختلفة من العالم تصل إلى طريق مسدود من زاوية طموحها في تعديل هذه الحدود، سواء تمثلت هذه المحاولات في حروب أهلية حول «المركز»، أم في مشاريع انفصال صريحة أم في طموحات التوحد مع كيانات اخرى.

إن هذا الحصانة التي يسيّجها «قانون» قوى في العلاقات الدولية، حمت بالضرورة ولفترات طويلة معظم الكيانات السياسية المهددة، وبالتالي دولها. وهو الاستخلاص الآخر الأكثر أهمية في هذا السياق.

حصانة، تقرأ منها القوة التي أدت إلى انتصار بريطانيا في حرب جزر فوكلاند. تلك الحرب التي كانت من هذه الزاوية، محاولة ارجنتينية لتعديل الحدود الدولية. ولا تقرأ بالتفوق العسكري وحده للأسطول البريطاني.

ونسوق هنا مثالاً من امثلة عدة على مناعة التقسيمات الدولية، هذه المناعة التي تشكل احد العناصر الرئيسية لـ «سقف» الحرب الأهلية في لبنان.

بهذا المعنى يتبدى الجانب الايجابي، وربما الوحيد، من المصادرة الخارجية للأزمة اللبنانية. فمساحة «التفتت» الداخلي محددة بسياج هذا القانون المهم في العلاقات الدولية الذي يجعل عملية تعديل الحدود الدولية لاي كيان مسألة صعبة. على الرغم من الاستثناءات التي حدثت(*) □

(*) ـ انفصال بنغلادش لم يعدل الحدود الدولية بل تم في نطاقها.

ـ التوحيد الفيتنامي انجز في سياق استثنائي. فعدا عن ان التقسيم حصل اثر سيطرة الشيوعيين الفيتناميين على شمال البلاد، بعد الحرب العالمية الثانية، توافر لفيتنام عناصر غير عادية:

١ ـ التزام كامل من قوتين عظميين بالعملية احداهما على الحدود المباشرة هي الصين الشعبية والثانية هي الاتحاد السوفياتي.

٢ ـ هزيمة الدولة الامريكية داخل المجتمع الامريكي نفسه. أي فقدان الاجماع الامريكي على الوجود في فيتنام.

٣ ـ قوة محلية توحيدية جامعة وصاعدة.

ـ الحالة الكورية، وإن تفجرت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية (١٩٥٠) إلّا أنها كما هو معلوم حصيلة مباشرة لنتائج هذه الحرب. لأن الدولتين الكوريتين نشأتا في منطقتي النفوذ الأمريكية والسوفياتية، حيث كان الامريكيون يحتلون الجنوب والسوفيات الشمال، وبالتالي فهي ليست استثناء نوعياً للقاعدة المشار إليها أي ثبات الحدود الدولية بعد الحرب الثانية.

ـ لا يشكل الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية استثناء للقاعدة من زاوية القانون الدولي. فحتى الآن لم تستحصل اسرائيل على أي اعتراف قانوني دولي بما احتلته عام ١٩٦٧ ولا بأي جزء منه. وهي ككيان، من زاوية القانون الدولي ايضاً، نشأت ضمن الحدود الدولية للانتداب البريطاني على فلسطين كما أقرت بعد الحرب العالمية الأولى.

ـ هنا ثمة ميزة خاصة للبنان بالذات. فهو البلد العربي الوحيد الذي تحتل اسرائيل جزءاً من اراضيه ولا يرتبط هذا الاحتلال، في وجهة النظر الاسرائيلية، أو أي وجهة نظر أخرى دولية، بالأراضي المحتلة التي يشملها القرار ٢٤٢. وقد انسحبت اسرائيل عام ١٩٧٨، محتفظة بالشريط الحدودي، من الجزء الأكبر من جنوب لبنان، ثم انسحبت بعد اجتياحها الثاني عام ١٩٨٢ محتفظة أيضاً بالشريط الحدودي السابق (إضافة إلى منطقة جزين). وهذان الانسحابان يشكلان زمنياً ونوعياً سابقتين في الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وعلى الرغم من الارتباط الموضوعي العميق بين الازمة اللبنانية و «أزمة المنطقة» إلّا أن السياق السياسي والقانوني الذي تبحث من خلاله مسألة الانسحاب الاسرائيلي هو سياق مختلف عن سياق بحث أوضاع الاراضي العربية المحتلة الاخرى.

نشاط مركز دراسات الوحدة العربية خلال عام ١٩٨٦

اعدت اللجنة التنفيذية **لمركز دراسات الوحدة العربية** تقريرا للاجتماع العاشر لمجلس امناء المركز، الذي عقد في تونس خلال الفترة ١٢ ـ ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦، عن نشاط المركز خلال عام ١٩٨٦، وللنشاط المتوقع خلال عام ١٩٨٧، تناول جميع اوجه النشاط الفكري والثقافي للمركز، واوضاعه المالية، وفيما يلي عرض شبه كامل لهذا التقرير:

مقدمة

لقد استمر المركز خلال عام ١٩٨٦ ايضاً يعمل من بيروت، رغم كل الظروف الأمنية السائدة في لبنان، ورغم كل الارباكات المالية وارتفاع الأسعار التي ترتبت على الانخفاض المستمر في اسعار الليرة اللبنانية، ورغم ان مبيعات المركز من كتبه تتم عموماً بالليرة اللبنانية، ومع ذلك فقد استطاع المركز ان يغطي ٩١ بالمائة من مصروفاته من ايراداته الذاتية، وبشكل اساسي من مبيعات مطبوعاته من كتب ومجلة، والتي حققت ارقاماً قياسية جديدة، كما نشر عدداً من الكتب الجديدة خلال عام ١٩٨٦ اكثر مما نشر خلال اي عام مضى. كما انه يقترب من تحقيق الاستقلال المالي التام.

اولاً: جهاز المركز

١ ـ استمر جهاز المركز وادارته بالعمل من بيروت خلال عام ١٩٨٦، وسط كل الظروف الامنية التي بلغت خلال النصف الأول من عام ١٩٨٦ حد الفلتان الامني.

٢ ـ وقد استطاع المركز سد النقص في بعض الوظائف الرئيسية فيه، حيث تم تعيين معاون مدير عام متفرغ للمركز، كما تم الاتفاق مع مدير للدراسات سيلتحق بعمله في المركز ببيروت في اول نيسان/ابريل ١٩٨٧.